اليوم العالمي للقضاء على الفقر
17 تشرين أول

بغض النظر عن آلية احتساب الفقر، يعاني معظم الفقراء من: محدودية الدخل، وقلة توفّر الغذاء الصحي والرعاية الصحية اللائقة، وضعف العدالة والمساواة والقدرة على التأثير في السياسة، وصعوبة الحصول على التعليم الجيد والسكن الآمن، ومحدودية فرص العمل اللائق، وغيرها من المحددات. وعليه، يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد.
وقد أطلقت الأمم المتحدة شعار "الكرامة للجميع" في اليوم العالمي للقضاء على الفقر للأعوام 2022-2023، والذي يصادف 17 تشرين الأول.
وبحسب تقرير "الفقر والازدهار المشترك" الصادر عن البنك الدولي في 5-10-2022، فإن أبرز التحديات المتعلقة بالفقر حول العالم هي:
1. **تفاقم معدلات الفقر المدقع على المستوى العالمي نتيجة لتفشي جائحة كوفيد-19.** حيث ارتفع معدل الفقر العالمي من 8.4% في عام 2019 إلى حوالي 9.3% في عام 2020. مما يعني أن ما يزيد عن 700 مليون شخص في العالم كان يعاني من الفقر المدقع بحلول عام 2020 (أي النفقات اليومية للفرد الواحد أقل من 2.15 دولار).
2. **تضاعف انخفاض دخل الفئات الأشد فقراً في العام 2020، عن مستوى انخفاض دخل الفئات الأغنى،** مما أدى إلى ارتفاع حجم التفاوت العالمي في الدخل لأول مرة منذ عقود.
3. **تزايد احتمالية بقاء ما يزيد عن 7% من سكان العالم (حوالي 574 مليون شخص)،** تحت خط الفقر المدقع في عام 2030.
4. **تزايد التحديات في مواجهة الحد من الفقر على مستوى العالم،** نتيجة للغزو الروسي على أوكرانيا.
5. **تراجع السياسات المالية لحماية الفقراء في اقتصادات الدول النامية،** مقارنة بتوسع سياسات الحماية الاجتماعية في اقتصادات الدول المتقدمة.

وقد تضمّن التقرير مجموعة من التوصيات التي يجدر أخذها بعين الاعتبار، من أهمها:

• التحول من تقديم الدعم الموجه للسلع، إلى الدعم النقدي الموجه إلى الفئات المستهدفة: حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي نصف إجمالي إنفاق اقتصادات الدول منخفضة ومتوسطة الدخل يذهب إلى أغنى 20% من السكان الذين يستهلكون النسبة الأكبر من الطاقة. وعليه، فتعتبر التحويلات النقدية المستهدفة آلية أكثر فعالية بكثير لدعم الفئات الفقيرة والأشد احتياجاً.

• ضرورة العمل على تحقيق مستويات نمو اقتصادي عالية ومستدامة على المدى الطويل: من خلال التركيز على الاستثمارات ذات العائد المرتفع مثل الانفاق على قطاع التعليم، والبحث العلمي والتطوير، ومشروعات البنية التحتية. وفي ظل ضيق الموارد المتاحة، لا بد من رفع كفاءة الإنفاق، والقدرة على الاستعداد لمجابهة الأزمات المحتملة.

• زيادة الإيرادات المحلية دون المساس بالفقراء: تساهم الضرائب على العقارات والضرائب المفروضة على القطاعات للتخفيف من انبعاثات الكربون، بتعزيز الموارد المالية للدول دون زيادة العبء على الفقراء. كما يمكن توسيع قاعدة الضرائب تصاعديا على الدخل. وإذا اضطرت الحكومات إلى زيادة نسبة الضرائب على المبيعات ورسوم الإنتاج، فعليها أن تحد من التشوهات الاقتصادية والآثار السلبية لسوء التوزيع من خلال توجيه التحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة.

وفي هذا سياق، تجدر الإشارة إلى أن منظمة أوكسفام البحثية بالشراكة مع منظمة التمويل الدولية قد أصدرا مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة للعام 2022، إذ يعتبر المؤشر أداة قياس تهدف إلى تقييم الإجراءات التي تتخذها الحكومات للحد من اللامساواة من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي الخدمات العامة، والضرائب، والعمل.
وعليه، فقد شهد أداء الأردن تحسناً ملحوظاً في مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة للعام 2022. وبناءً على نتائج الأردن في المحاور الثلاثة للمؤشر، فإن التحسين في مستوى الخدمات العامة (الصحة والتعليم والحماية) سينعكس إيجابا على التخفيض في مستويات الفقر مستقبلا.

ترتيب الأردن على محاور مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة لعام 2022 (161 دولة)

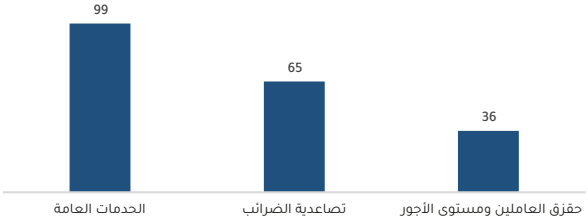

ترتيب الدول العربية على مؤشر الالتزام بالحد من اللامساواة

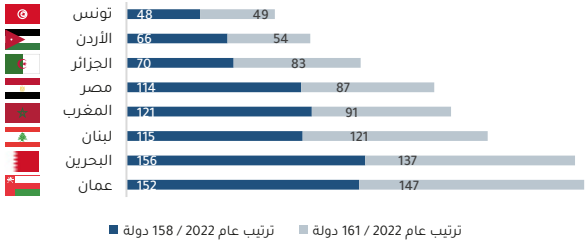

بإيجاز، يبقى الفقر هو التحدي الأكبر الذي يواجه جميع حكومات دول العالم، حيث تسعى الدول إلى تبني مبادرات من شأنها أن تحد من اللامساواة. وبالنظر إلى التحديات التي أشار إليها تقرير "الفقر والازدهار المشترك" الصادر عن البنك الدولي في عام 2022، فإن الأردن ليس بمعزل عن هذه التحديات. ولعل تبني التوصيات التي جاء بها التقرير، والعمل على تنفيذ مبادرات ومشاريع ترفع من كفاءة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، علاوة على توجيه السياسات للاستجابة الاقتصادية والاجتماعية لتمكين وتنمية السكان خاصة الأقل حظاً، ستعمل جميعها على مكافحة الفقر والتبعات المختلفة له، وبالتالي الحد من اللامساواة في الأردن.